

بيان صحفي
٦ يوليه ٢٠١٧

استهدافا لتخفيف التضخم
والحفاظ على القيمة الشرائية للجنه المصري
رفع سعر الفائدة ٢% لفترة مؤقتة

تخفيفاً للآثار الجانبية الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء وكذلك ارتفاع ضريبة القيمة المضافة ، وفي ضوء النتائج الإيجابية للسياسة النقدية والتي بدأت منذ نوفمبر الماضي فقد قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٦ يوليه ٢٠١٧ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٨,٧٥% و ١٩,٧٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٢٥%، ورفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٢٥%.

حقق المعدل الشهري للتضخم العام ١,٧% في مايو ٢٠١٧ مثل الشهر السابق، في حين ارتفع المعدل الشهري للتضخم الأساسي إلى ٢,٠% في مايو من ١,١% في أبريل، ولقد كان ذلك بسبب ارتفاع مساهمة الحج والعمرة لتسجل ٣٦% و ٤٤% من نسبة التضخم العام والأساسي علي التوالي. ويُعد ذلك ارتفاعاً مؤقتاً يُتوقع انحساره خلال فترة وجيزة.

ولقد سجل التضخم العام السنوي انخفاضاً من ٣١,٥% إلى ٢٩,٧% وذلك انعكاساً لقرارات السياسة النقدية السابقة بالإضافة إلى تأثير فترة الأساس من العام السابق.

وعلي الرغم من ذلك، وبعد استبعاد أثر الصدمات المؤقتة، استمر التضخم الضمني مرتفعاً عن المسار الذي يتسق مع معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي المصري، الأمر الذي أدى باللجنة اتخاذ القرار المُشار إليه.

ويؤكد البنك المركزي أنه سيتخذ من القرارات التي تُمكنه وبحكم صلاحياته القانونية من تخفيض التضخم إلى ١٣% في الربع الأخير من العام القادم.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg